فانه يعتبر هذا الانسحاب مرحلة اولى على طريق تصفية دولة اسرائيل» (**هآرتس**، ٢٥/١١/١٩٨٤ و **دافار**، ٤/١٢/١٩٨٤). واضاف شامير «لا اعتقد ان اي طرف يستطيع اقتراح حل اقليمي اليوم. اما اذا طُرح اقتراح كهذا فسينشب في البلاد جدل جدي حول مصيرها، حول مستقبل ارض ـ اسرائيل، ومن المحتمل ان يؤدي جدل كهذا الى تفكيك حكومة الوحدة القومية... لقد دعونا، وما زلنا ندعو، الملك حسين الى التفاوض اننا لا نعارض المبادرات السياسية بل بالعكس، ولكن لماذا ينبغي ان يكون معنى المبادرة السياسية دائما تنازلات اسرائيلية (**المصدر نفسه**).

الى جانب ذلك، كانت هناك ردود فعل اسرائيلية ومواقف من مبادرة الملك حسين و غيرها من المبادرات السياسية. وقد بدا واضحا من ردود الفعل الرسمية على مبادرة حسين ان الحكومة الاسرائيلية لا تملك ردا على اية مبادرة سياسية حقيقية تسعى الى حل للمشكلة الفلسطينية، بالرغم من تبجحها المستمر بالسلام والدعوات التي تطلقها في مختلف الاتجاهات مطالبة بالمفاوضات السلمية. ولعل هذا كان أهم الاسباب لسيطرة الارتباك على الزعامة الاسرائيلية. فدعوة الملك حسين الى «السلام مقابل الاراضي» قوبلت بدعوة بيريس الى «السلام مقابل الحرب»، بما تتضمنه هذه العبارة من تلويح بالقوة، او بدعوة شامير الى «السلام مقابل السلام»، اي مقابل لا شيء.

وكان وزير الاتصالات امنون روبنشتاين، من حركة شينوي، هو الوحيد الذي ابدى استعدادا للرد على اقوال الملك حسين بالايجاب، حين قال: «يترتب على اسرائيل الترحيب باي تصريح يتضمن اعرابا عن الاستعداد للسلام» (**هآرتس**، ٢٥/١١/١٩٨٤). واقترح روبنشتاين توكيل الولايات المتحدة بتفحص ما اذا كان ثمة اساس لعقد مباحثات مع الاردن، ومع جهة فلسطينية مستعدة للاعتراف بالتعايش السلمي والامن ووقف الارهاب في ظل وساطة الولايات المتحدة. واستدرك قائلا: «... حتى اذا لم تعط هذه المبادرة السياسية ثمارا، فمن الافضل ان تلقي اسرائيل المسؤولية على الطرف الآخر، والا تظهر بمظهر من ضيَّع الفرصة لدفع مسار السلام الى الامام» (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، علق عضو الكنيست اهرون هرئيل (معراخ) على الموقف الرسمي الاسرائيلي تجاه مبادرة الملك حسين قائلا: «انه لامر عجيب ذلك الخوف الذي سيطر على اسحق شامير، وزير الخارجية والقائم باعمال رئيس الحكومة، من شعار المناطق مقابل السلام». واضاف: «... ان كافة الردود الرسمية هي نتيجة الخوف الكبير من ان الملك حسين جاد في اقواله، الخوف من مسار اضافي تكون نهايته السلام والتسوية» (**عل همشمار**، ٢٥ و ٢٧/١١/١٩٨٤). وردا على هذه المواقف، قال هرئيل: «هذا هو الوقت المناسب لاخذ زمام المبادرة، لانه اذا لم تأتِ المبادرة من قبلنا واستمرينا بقذف الشعارات الجوفاء، فاننا، بايدينا، سنشق الطريق امام شعوب العالم لفرض تسوية علينا ستكون اسوأ مما يمكن الحصول عليه في مفاوضات حرة. لقد بدأ الملك حسين بمسار ويجب علينا اعطاءه زخما وقوة. هذا واجب الحكومة، هذا واجب حركة العمل (**المصدر نفسه**).

ومن جهة اخرى، عبّرت عضو الكنيست غيئولاه كوهين (حركة هاتحياه تسوميت) عن خشيتها من سير كل من رئيس الحكومة شمعون بيريس ووزير الدفاع اسحق رابين بالحكومة نحو التنازل عن اريحا كمبادرة حسن نية في الطريق الى مفاوضات حول السلام مع الاردن» (**المصدر نفسه**).

كذلك، علق البروفسور يوفال نئمان، عضو الكنيست وزعيم حركة هتحياه ـ تسوميت، على مبادرة الملك حسين قائلا: «اخشى ان يعتقد الفلسطينيون والملك حسين انهم اذا انتظروا قليلا سيزداد عدد اليهود المقتنعين بامكانية الحصول على انجازات بدون حرب مثلما فعل السادات» (**معاريف**، ٢٥/١١/١٩٨٤).

كذلك القى عضو الكنيست عوزي لنداو (حيروت) كلمة امام الكنيست، كرر فيها صيغة عدم التنازل: «ولا شبر»، قائلا: «ليس هناك اي تغيير في سياسة م.ت.ف.، والرد المناسب لاعطاء الملك حسين دليلا على نوايانا هو زيادة وتيرة بناء المستوطنات (**هآرتس**، ٤/١٢/١٩٨٤).

ردود فعل المعارضة

اتهمت المعارضة الحكومة الاسرائيلية بانها لا تسمع بما يجري في العالم العربي، وبأنها غير قادرة على ايجاد ردود على التطورات الحاصلة فيه. وكان حزب مبام (٦ مقاعد في الكنيست) من اشد المنتقدين الصهيونيين لسلبية الحكومة ازاء مبادرة حسين؛ فقد قال عضو الكنيست، اليعيزر غرانوت (مبام): «شيء ما يحدث في الشرق الاوسط، غير ان رئيس الحكومة يعتقد